عين على الكرة

نجاح كرة القدم الأوروبية يمكن أن يعزى، في جانب منه، إلى تحرير سوق اللاعبين. ولكن ما الذي يحمله المستقبل؟

ستيفان شيمانسكي

مسابقة

كأس العالم لكرة القدم في البرازيل ستكون أكبر حدث رياضي في عام ٢٠١٤، ويرجح أن يهيمن الحدث على الأخبار وحياة الجماهير لعدة شهور. وبالنسبة لبعض اللاعبين ستكون أيضا اللحظة الفارقة في مشوارهم المهني.

وسوف يتمحور التركيز على نجوم كرة القدم المعروفين مثل اللاعب الأرجنتيني ليونيل ميسي، واللاعب البرتغالي كريستيانو رونالدو، وما إذا كان في وسعهما القيام بالأداء لبلديهما بنفس جودة أدائهما للناديين اللذين يلعبان لهما (برشلونة وريال مدريد، بالترتيب).

وسيخلق كأس العالم أيضا عدة لاعبين جدد من أصحاب الملايين — حيث سيحصل لاعبون يعملون حاليا لأندية صغيرة في بلدان مثل كوستاريكا أو كرواتيا أو اليونان أو اليابان على عقود مغرية مع أندية عملاقة مثل بايرن ميونيخ ومانشيستر يونايتد نتيجة الأداء النجومي في البرازيل. وسيكون طموح كل لاعب تقريبا هو اللعب على أعلى مستوى في أوروبا.

وبفضل التغييرات الجوهرية التي حدثت في نظام اللوائح وعوامل أخرى، زاد التنقل الدولي للاعبين في سوق عمل كرة القدم في أوروبا بصورة ملحوظة في العقدين الماضيين. فعدد العمالة الوافدة في سوق كرة القدم الأوروبية اليوم (أكثر من ثلث مجموع اللاعبين)، يتجاوز بكثير عددها في سوق العمل الأوربية الأوسع نطاقا، حيث لا يشكل الأجانب سوى ٧٪ من القوة العاملة (دراسة Besson, Poli, and Ravenel, 2008؛ ودراسة European Commission, 2012). ويمثل هذا التدويل عاملا رئيسيا في نجاح كرة القدم الأوروبية.

التطور المبكر

نُظِّمت كرة القدم في إنجلترا للمرة الأولى في عام ١٨٦٣ وسرعان ما انتشرت إلى بقية أنحاء أوروبا. وكانت هذه اللعبة واحدة من أوائل تجليات العولمة، بمسابقة كأس العالم، التي بدأت في عام ١٩٣٠. واليوم يزيد عدد الأعضاء الوطنيين في الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، الجهاز المسؤول عن إدارة هذه الرياضة في العالم، على عدد أعضاء الأمم المتحدة.

ولكن إذا كانت كرة القدم هي لعبة العالم، فمن الصحيح أيضا أن أكبر الفرق والأسواق بالنسبة للموهوبين في هذه اللعبة موجودة في أوروبا. ووفقا لمسح «العد الكبير» الذي أجرته الفيفا ونشر في عام ٢٠٠٦، يوجد نحو ١١٣ ألف لاعب كرة قدم محترف على مستوى العالم، يعمل ٦٠ ألف منهم داخل اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم، الجهاز المسؤول عن إدارة اللعبة في أوروبا (دراسة Kunz, 2007). ووفقا لحسابات الاتحاد، بلغ دخل كرة القدم الأوروبية في عام ٢٠١١ ما مجموعه ١٦ مليار يورو، منها ٦,٩ مليارات يورو تم دفعها كأجور. وتعد كرة القدم الأوروبية ناجحة في أن لديها أكبر الأندية، وأفضل الفِرق الوطنية (البرازيل والأرجنتين هما البلدان الوحيدان اللذان يتساويان في المرتبة مع بلدان أوروبية مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا)، وأكبر مسابقات الدوري الوطنية، وأكبر المنافسات.

وقد أسهم تنقل العمالة بدور كبير في الحفاظ على هيمنة أوروبا. ففي البداية كان اللاعبون الذين يشترون بمبالغ أكبر يغيرون الفرق التي يلعبون فيها بشكل متكرر خلال الموسم الواحد. إلا أن الأندية اتفقت فيما بينها ووضعت نظاما لانتقال اللاعبين يلزم كل لاعب محترف بالتسجيل لدى أحد الأندية. ويكون التسجيل ملكا للنادي، ولا يستطيع اللاعب اللعب لناد آخر إلى أن يتم نقل تسجيله. وفي البداية كان النادي يحتفظ بالتسجيل إلى الأبد إلا إذا اختار أن يبيعه، وهو ما كان يربط اللاعب فعليا بالنادي. وهذا النظام قد ضمن أساسا استمرار انخفاض مرتبات اللاعبين. وفي الستينات، بدأ اللاعبون يحصلون على مزيد من الحقوق، مثل حرية الانتقال عند انتهاء عقودهم.

وقد أصبحت الهجرة الدولية للاعبين جزءا مهما من لعبة كرة القدم اعتبارا من الخمسينات. فاللاعب الأرجنتيني ألفريدو ديستيفانو واللاعب المجري فيرينك بوشكاش كانا العمودين الفقريين لنادي ريال مدريد، أحد أقوى الأندية في تلك الفترة. وفي الستينات، سعت الفرق الإسبانية والإيطالية إلى اجتذاب أفضل اللاعبين من أوروبا وأمريكا الجنوبية. ولكن كان التنقل محليا في معظمه حتى التسعينات.

وأدى التوسع في إذاعة المسابقات بعد تطوير تكنولوجيا الكابلات والأقمار الصناعية في الثمانينات إلى زيادة كبيرة في الطلب على المادة الرياضية وخلق جمهور دولي يتابع مباريات دوري كرة القدم. وأدت زيادة التنافس أيضا إلى زيادة التعطش للمواهب الدولية. ففي عام ١٩٩٢، لم يكن عدد اللاعبين الأجانب في الدوري الإنجليزي الممتاز يزيد على تسعة لاعبين، ولكن بحلول عام ٢٠١٣ ارتفع هذا العدد إلى ٢٩٠ لاعبا، يمثلون ثلثي جميع لاعبي كرة القدم. وفي حين تقل هذه الأرقام الكبيرة بالنسبة لمسابقات الدوري الأوروبي الأخرى، تبلغ نسبة اللاعبين الأجانب في ألمانيا نحو ٥٠٪ وفي إسبانيا نحو ٤٠٪.

حكم بوسمان

ساهم إلغاء القواعد التنظيمية بدرجة كبيرة في تنويع سوق العمالة في مجال كرة القدم الأوروبية. فمؤسسات الرياضة هي اتحادات خاصة، وبالتالي فإن لديها قدرا كبيرا من الحرية لوضع قواعدها ولوائحها بدون تدخل من الحكومة. إلا أن اتفاقات العمل التقييدية يمكن أن تنتهك النظام القانوني، كما حدث في «حكم بوسمان» التاريخي.

وكان عقد اللاعب البلجيكي جان–مارك بوسمان في نادي لياج البلجيكي قد انتهى؛ وكان الفريق الفرنسي دونكارك يريد ضمه إليه وكان هو يريد الانتقال. وعرض دونكارك دفع رسم انتقال لتسجيله،

الذي كان حسب القواعد آنذاك لا يزال ملكا لفريق لياج. واعتبر لياج أن العرض غير كاف، وبالتالي لم يتمكن بوسمان من الانتقال. ورفع بوسمان دعوى، وذهبت الدعوى إلى محكمة العدل الأوروبية. وفي عام ١٩٩٥ حكمت المحكمة بأن قواعد نظام انتقال اللاعبين بشأن حرية انتقال العمالة تخالف قوانين الاتحاد الأوروبي وأن القواعد التي تقيد عدد اللاعبين الأجانب تنتهك أيضا القانون (European Court of Justice, 1995). وقد رأى كثيرون أن هذا الحكم قد يسَّر حدوث زيادة كبيرة في هجرة اللاعبين عبر الحدود.

ونتيجة لذلك، أدخلت تعديلات كبيرة على القواعد التنظيمية التي تحكم انتقال اللاعبين بالتفاوض مع المفوضية الأوروبية. ومنذ ذلك الحين، اقتصر تطبيق رسوم الانتقال على اللاعبين الذين لم تنقض عقودهم، باستثناء من تقل أعمارهم عن ٢٣ سنة، للتعويض عن التدريب. ويجب على الأندية المشاركة في مسابقة اتحاد الرابطات الأوروبية لكرة القدم ألا يقل عدد لاعبيها الذين نشأوا فيها عن ثمانية — منهم أربعة على الأقل يدربهم النادي نفسه، وأربعة آخرون من المنتخب الوطني.

وفي ذلك الوقت، قال عدد كبير من الخبراء إن حكم بوسمان سيقضي على سوق انتقال اللاعبين، ويدمر معه إمكانية الاستمرار الاقتصادي للأندية الأصغر. ولم تثبت صحة أي من تلك التوقعات. وقد تم كسر الرقم القياسي لرسم الانتقال عدة مرات، كان أحدثها في عام ٢٠١٣، حين انتقل غاريث بيل لاعب توتنام، ولا يزال في عقده ثلاث سنوات، إلى ريال مدريد مقابل رسم انتقال قدره ١٠٠ مليون يورو. ويواجه عدد كبير من الأندية صعوبات مالية كبيرة، إلا أن ذلك كان الحال دائما في كرة القدم، ومع ذلك قلما تخرج الأندية من السوق. وبدلا من ذلك، يقوم باستيعاب خسائرها رعاة باحثون عن الوجاهة، أثرياء، يستمتعون بالوجاهة الكبيرة التي تعود عليها من امتلاك أحد أندية كرة القدم.

كفاءة سوق العمل

رغم كل النجاح الواضح الذي حققته كرة القدم الأوروبية بسوقها المرنة للعمالة، تظل هناك صعوبة أكبر في تقييم كفاءتها الاقتصادية. وفي المتوسط هناك ارتباط قوي بين الإنفاق على الأجور ونجاح الفريق بالنسبة لأكبر مسابقتين لدوري كرة القدم الإنجليزية على مدى العقدين الماضيين (راجع الرسم البياني). وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه العلاقة سببية: فاللاعبون يتداولون في السوق على نطاق واسع ومفتوح، ومميزات

من بعض الجوانب، يمثل سوق العمل الكروي نموذجا للمنافسة التامة.

كل لاعب معروفة بدرجة كبيرة وكثيرا ما ترصد، وأفضل اللاعبين غالبا ما يحققون لأنديتهم الفوز بمباريات أكثر، والفرق التي تفوز تولد دخلا أعلى. ومن بعض الجوانب، يمثل سوق العمل الكروي نموذجا للمنافسة التامة.

وليس من المرجح فيما يبدو أن تكون السببية عكسية: ففي حين يمكن أن يحصل اللاعب على المزايا التي ينص عليها العقد في حالة فوز الفريق، فمن غير المرجح فيما يبدو أن يقوم ناد ناجح بدفع أجور أعلى لأنه ببساطة يستطيع ذلك — فمعظم الأندية تريد الاستثمار في النجاح المستقبلي وعلى استعداد بدرجة كبيرة لمبادلة اللاعبين لدى اعتقادها أن أداءهم لم يعد جيدا. وغالبا ما تؤيد النماذج الأكثر تعقيدا التي تسعى إلى تحييد آثار الآراء التقييمية المحتملة الفرضية التي تقول إن السببية تسير من الأجور إلى النجاح (دراسة Pesters and Szymanski، قيد الإصدار). وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة المحددة هنا بالنسبة لكرة القدم الإنجليزية قد وجدت في مسابقات دوري أخرى، مثلا في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا.

الحفاظ على اهتمام الجماهير

تعني البيانات ضمنا أن اللاعبين يسعرون، في المتوسط، بكفاءة في السوق، بمعنى أن الأجر المدفوع لهم يتناسب مع نجاح الفريق. وبدرجة أقل من الوضوح تتسم هذه النتيجة بالكفاءة بالنسبة لكرة القدم الأوروبية ككل.

ومن منظور اقتصادي، ينبغي أن ينتقل اللاعبون إلى فرق يكون «ناتجهم الإيرادي الحدي» فيها أكبر ما يكون، أي يمكنهم فيها تقديم أكبر مساهمة ممكنة لنجاح الفريق. ويكون إسهام

البرتغالي كريستيانو رونالدو، لاعب كرة القدم الأعلى أجرا في العالم.

بقدر ما تدفع تجد

فرق كرة القدم الأعلى أجرا غالبا ما تكسب مباريات أكثر

(متوسط مراكز الدوري)

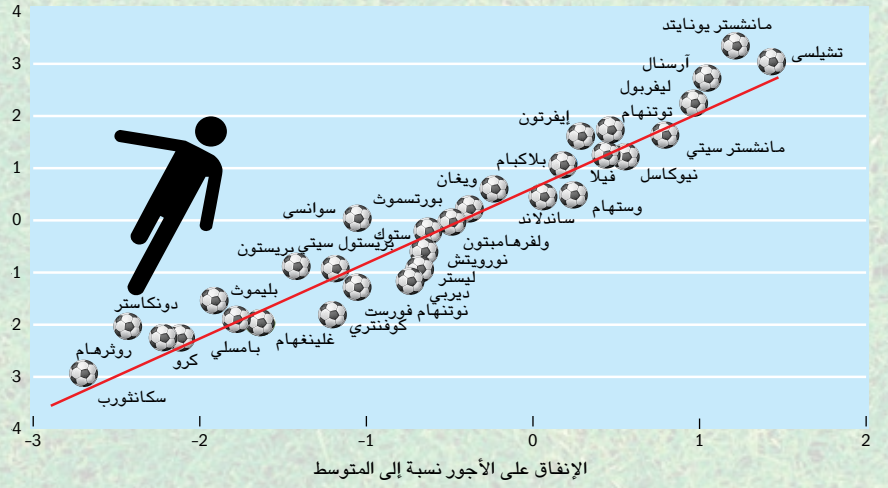

المصدر: موقع (http://www.companieshouse.gov.uk).

ملحوظة: يتضمن الرسم البياني بيانات عن الإنفاق على الأجور لعينة من الأندية التي تحتل قمة فرعي المسابقات الكروية الإنجليزية (الدوري الممتاز ودوري البطولة) بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٢. وتقوم البيانات على الحسابات المالية للأندية.

تحقيق الفوز في الإيراد بوضوح أعلى ما يكون في عدد أقل من الأندية التي جرت العادة على صدارتها في مسابقات الدوري الوطنية، إلا أن عددا كبيرا من الاقتصاديين يقول إن هيمنة عدد قليل من الفرق بشكل دائم على الدوري تتعارض مع الكفاءة.

والرأي هو أنه من اللازم أن تكون هناك درجة من «التوازن في المنافسة» لجعل مسابقة الدوري جذابة، وإلا فلن تكون هناك حالة من عدم اليقين بشأن النتيجة — وفي هذه الحالة تفقد الجماهير اهتمامها، حتى بالفرق الناجحة. (إذ ما جدوى مشاهدة المباراة إذا كنت تعرف نتيجتها مسبقا؟) وستقضي الفرق الناجحة على اهتمام الجماهير في المسابقة إذا كانت هيمنتها مفرطة (راجع دراسة Rottenberg, 1956). وينبغي أن يراعى في مسابقة الدوري تشجيع التوازن في المنافسة من خلال إعادة توزيع الموارد.

ومن منظور سوق العمل، يشير ذلك إلى أن الأندية المهيمنة لديها حافز لزيادة الاستثمار في المواهب نسبة إلى مصلحة الدوري والجماهير، وأن الأندية الأصغر تختار أن تستثمر بدرجة أقل. وبناء على ذلك، يكون توزيع اللاعبين في سوق غير مقيدة غير كفء من الناحية الاجتماعية — فالأندية الكبيرة ستكون أقوى من اللازم والأندية الصغيرة أضعف من اللازم. ويُنظر إلى هذه المشكلة بجدية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الأجهزة المعنية بدوري الألعاب الرياضية الاحترافية باعتماد طائفة واسعة من الآليات لتحقيق المساواة في التنافس.

وعلى سبيل المثال، ففي الدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية، وهو الدوري الرياضي الأكثر ربحية في العالم، يؤول ٤٠٪ من إيراد المباراة إلى الفريق الزائر، ويتم تقاسم جميع الإيرادات المتأتية من إذاعة المباريات وبيع بضائع متصلة بها بالتساوي بين فرق الدوري البالغ عددها ٣٢ فريقا. وهناك حد أقصى للمرتبات يضع حدا للمبالغ التي يمكن أن تنفقها الفرق على اللاعبين، وحد أدنى للمرتبات يحدد المقدار الأدنى، ونظامٌ للقرعة يكافئ الفريق صاحب الأداء الأسوأ في الدوري بالاختيار الأول من اللاعبين الموهوبين الجدد. وتهدف كل هذه القواعد إلى تحقيق المساواة في التنافس، ويقول مسؤولو الدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية بفخر «إنه في أي يوم من أيام الأحد، يمكن لأي فريق أن يفوز.» ولا يوجد تقريبا ارتباط بين الإنفاق على الأجور وأداء الفريق، لأنه لا توجد تقريبا فروق في الإنفاق على الأجور.

وهناك تباين مدهش في الأدلة التي تشير إلى نجاح النظم المماثلة للنظام الذي يتبعه الدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية، ذلك أن النظام الأوروبي، بافتقاره الكبير إلى التوازن، لا يزال يولد قدرا كبيرا من اهتمام الجماهير (دراسة Borland and MacDonald, 2003). إلا أن القواعد المفروضة لتحقيق التوازن في التنافس غالبا ما تقيد الأجور وتنقل العمالة. ويسمح نظام القرعة الذي يتبعه دوري كرة القدم الأمريكية بأن يحصل فريق واحد على حقوق حصرية للمساومة، مثلا، عندما يكون اللاعبون الداخلون في الدوري مقيدين بعقد مدته أربع سنوات. وإذا ما تبين أن أداء أحد اللاعبين أفضل بكثير من المتوقع، فلا يوجد أمامه احتمال كبير بالدخول في صفقة أفضل إلى أن تنتهي السنوات الأربع. وقد جرى التوصل إلى هذا النظام بالتفاوض مع نقابة اللاعبين، التي تؤمِّن في المقابل الاتفاقات بشأن الحد الأدنى من الأحكام والشروط. ونتيجة لهذه القيود، تتمكن فرق الدوري الأمريكي من تحقيق أرباح ويشعر اللاعبون بالأمن. وفي المقابل، نجد أن الأندية في أوروبا غير ربحية إلى حد كبير، ويقول الاتحاد الدولي للاعبي كرة القدم المحترفين، وهو نقابة اللاعبين، إن عددا كبيرا من اللاعبين لا يتقاضون أجورهم في المواعيد المقررة أو بالكامل.

وخلال هذا العام، سيتم تطبيق نظام جديد للوائح المالية في أوروبا، يسمى «اللعب المالي النزيه،» يهدف إلى إنفاذ الالتزامات التعاقدية على الأندية من ناحية، وتقييد الإنفاق على اللاعبين من ناحية أخرى. وفي حالة إنفاذ هذا النظام بالكامل، فستكون النتيجة المرجحة خفض تنقل اللاعبين وزيادة ربحية الأندية. أما ما إذا كان هذا النظام إرهاصا على اتجاه بالاقتراب من الأسلوب الأمريكي في تنظيم الدوري فهذا ما ستكشف عنه الأيام. ■

ستيفان شيمانسكي أستاذ إدارة الرياضة بقسم ستيفن غاليتي بجامعة ميتشيغان.

المراجع:

Besson, Roger, Raffaele Poli, and Loïc Ravenel, 2008, Demographic Study of Footballers in Europe, *International Center for Sports Studies report (Neuchâtel, Switzerland).*

Borland, Jeff, and Robert MacDonald, 2003, "Demand for Sport," Oxford Review of Economic Policy, *Vol. 19, No. 4, pp. 478–502.*

European Commission, Eurostat, 2012, European Union Labour Force Survey—Annual Results 2012 *(Luxembourg).*

European Court of Justice, 1995, Case No. C–415/93, Report p. I–04921 (Luxembourg).

Kunz, Matthias, 2007, "265 Million Playing Football," Big Count Survey, FIFA Magazine, *July.*

Peeters, Thomas, and Stefan Szymanski, forthcoming,"Financial Fair Play in European football," Economic Policy.

Rottenberg, Simon, 1956, "The Baseball Players' Labor Market," Journal of Political Economy, *Vol. 64, No. 3, pp. 242–58.*